AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والسياحة الدولية في المدى الطويل للاقتصاد الأردني خلال المدة (1995-2023)

Measuring the causal relationship between economic growth and international tourism in the long term for the Jordanian economy during the period (2023-1995)

م. م . غيداء محمد نافع شاهين

جامعة الموصل / كلية العلوم السياحية

ghaidaa.nafie@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والسياحة الدولية في الأردن خلال المدة من 1995 إلى 2023، ويتكون البحث من مبحثين: الأول، نظري يستعرض تطور النمو الاقتصادي وقطاع السياحة في الأردن، والآخر، قياسي يستخدم منهجية جوهانسون لقياس علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين بالإضافة لقياس العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي الأردني والسياحة الدولية على المدى الطويل، توصلت البحث إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه وعلاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والسياحة الدولية، مما يؤكد أهمية السياحة في تعزيز النمو الاقتصادي الأردني.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي – السياحة الدولية – العلاقة السببية – الاقتصادي الأردني

Abstract

This research aims to study the causal relationship between economic growth and international tourism in Jordan during the period from 1995 to 2023. The research consists of two sections: the first is theoretical, reviewing the development of economic growth and the tourism sector in Jordan. The second is empirical, employing the Johansen methodology to measure the cointegration relationship between the two variables, as well as assessing the causal

relationship between Jordanian economic growth and international tourism in the long run. The study concluded that there is a bidirectional causal relationship and a long-term cointegration relationship between economic growth and international tourism, emphasizing the importance of tourism in enhancing Jordanian economic growth.

Keywords: Economic Growth – International Tourism – Causal Relationship – Jordanian Economy

مقدمة

تعدُّ السياحة الدولية من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تؤدي دوراً بارزاً في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان، وخاصة في البلدان النامية، وفي ظل التغيرات العالمية المستمرة والاتجاهات المتطورة في صناعة السياحة أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي لفهم مدى تأثير هذا القطاع على اقتصاد الدولة.

في العقود الأخيرة، أصبحت السياحة الدولية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في الكثير من الدول بما في ذلك الأردن تتجلى أهمية السياحة الدولية ليس فقط من خلال عائداتها المباشرة، مثل: الإيرادات السياحية ولكن، أيضًا من خلال تأثيراتها غير المباشرة على القطاعات الأخرى من الاقتصاد، ويعتبر فهم هذه العلاقة أمرًا بالغ الأهمية لصانعي السياسات والمخططين الاقتصاديين حيث يمكن أن تسهم النتائج في توجيه السياسات الاقتصادية لتعزيز السياحة كرافد أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

تتمتع الأردن بموارد سياحية متنوعة تسهم في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم بما في ذلك المواقع التاريخية مثل البتراء وجرش، إلى جانب المناظر الطبيعية الخلابة مثل البحر الأحمر والبتراء ويهدف هذا البحث إلى قياس العلاقة السببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن على المدى الطويل مما يوفر رؤى حول كيفية تأثير الزيادة في النشاط السياحي على النمو الاقتصادي الوطني.

سيركز البحث على تحليل البيانات المتعلقة بالسياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن خلال مدة زمنية ممتدة لـ ثمان وعشرون سنة، باستخدام نماذج قياسية متقدمة مثل نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) واختبارات السببية لغرانجر، وسيتم فحص ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، ومدى تأثير السياحة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وكذلك تحديد أي تأثيرات عكسية قد تكون موجودة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه السياحة الدولية في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الأردن خصوصا في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها المملكة، فإن تحديد العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي يمكن أن يوفر رؤى قيمة لصانعي القرار.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل عن وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين تدفقات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن؟ وإذا كانت موجودة ما هو اتجاه هذه العلاقة؟

فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن، بحيث تؤدي زيادة السياحة الدولية إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل وفي المقابل، يساهم النمو الاقتصادي في زيادة الجاذبية السياحية للأردن، وهذه الفرضية تهدف إلى اختبار ما إذا كانت السياحة الدولية تلعب دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن، وما إذا كان النمو الاقتصادي يسهم في تحسين قطاع السياحة مما يعزز العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين.

منهجية البحث

يتكون البحث من جانبين الأول، الجانب الوصفي والذي يتناول تحليل نظري شامل للعلاقات بين النمو الاقتصادي والسياحة الدولية في الأردن مع مراجعة الأدبيات ذات الصلة والنماذج الاقتصادية السابقة. اما في الجانب التطبيقي، سيتم الاعتماد على نموذج جوهانسون للتكامل المشترك لتحديد ما اذ كانت هناك علاقة توازنية في المدى الطويل في اجراء اختبار السببية بين المتغيرين ومن ثم اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحديد مدى تأثير تدفقات السياحة الدولية على النمو الاقتصادي، وكذلك فهم كيف يمكن أن يسهم النمو الاقتصادي في تعزيز قطاع السياحة، كما يهدف إلى تقديم توصيات مبنية على النتائج لدعم صناع القرار في تطوير سياسات اقتصادية تعزز التنمية المستدامة من خلال تعزيز قطاع السياحة في الأردن.

البعد المكاني والزماني للبحث

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة السببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن ضمن إطار زمني يمتد من عام 1995 إلى عام 2023 ويتمحور البعد الزماني حول تحليل التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياحية التي شهدتها الأردن خلال هذه المدة. أما البعد المكاني فيركز على الأردن كدراسة حالة، مستندًا إلى بيانات وإحصاءات تخص الاقتصاد الأردني وقطاع السياحة الدولي فيه وهذا النهج الزماني والمكاني يتيح فهمًا شاملاً لتأثير السياحة الدولية على الاقتصاد الأردني على المدى الطويل مما يعكس الخصائص الاقتصادية والجغرافية الفريدة للمملكة.

بعض الدراسات السابقة

دراسة Brida (2013) بعنوان السياحة والنمو الاقتصادي أدلة من مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية تقوم هذه البحث بتحليل تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مع التركيز على آثار السياحة على الاقتصاد الكلي وتظهر النتائج أن السياحة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الطلب الخارجي والاستثمار في البنى الارتكازية وتقدم البحث أدلة على أن الدول التي تستثمر بشكل أكبر في السياحة تشهد نموًا اقتصاديًا أسرع مقارنة بتلك التي لا تركز على هذا القطاع

دراسة Jansen (2015) بعنوان أثر السياحة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية باستخدام نماذج البنل، تستعرض هذه البحث تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام تحليل بيانات البنل وتسلط البحث الضوء على العلاقة الإيجابية بين تدفقات السياحة والنمو الاقتصادي موضحةً أن السياحة تؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإيرادات الأجنبية وتوفير فرص العمل، كما تناقش البحث التحديات التي تواجه الدول النامية في الاستفادة من قطاع السياحة بشكل كامل.

دراسة Ahmad (2015) بعنوان الأثر الاقتصادي للسياحة على النمو الاقتصادي أدلة من البلدان النامية، تسعى هذه البحث إلى تحليل التأثيرات التي تُحدثها السياحة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، بما في ذلك الأردن ومن خلال استخدام بيانات مستمدة من مجموعة واسعة من الدول النامية، تُبرز البحث الدور المحوري الذي تلعبه السياحة في تعزيز النمو الاقتصادي وتشير النتائج إلى أن السياحة تسهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الأجنبية، مما يعزز احتياطات العملات الأجنبية ويحسن الميزان التجاري بالإضافة إلى ذلك تسهم السياحة في خلق فرص عمل جديدة وهذا يؤدي إلى تقليص البطالة وزيادة الدخل المحلي كما تشير البحث إلى أن الاستثمار في البنى الارتكازية السياحية مثل الفنادق والمرافق العامة ويعزز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحسين جودة الحياة وزيادة جاذبية الوجهات السياحية بالنظر إلى هذه الفوائد، وتوصي البحث بزيادة التركيز على تطوير القطاع السياحي كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

دراسة Liu (2016) بعنوان السياحة والنمو الاقتصادي، تستعرض هذه البحث الأدلة التجريبية حول العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي عبر مختلف البلدان وتناقش البحث كيفية تأثير السياحة على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات الأجنبية وخلق فرص العمل وتعزيز الاستثمارات في البنى الارتكازية وتوضح البحث أن السياحة يمكن أن تكون محفزا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، ولكن التأثير يختلف باختلاف سياقات البلدان ومستوى تطور الاقتصاد، تقدم البحث توصيات حول كيفية تحسين الاستراتيجيات السياحية لتعظيم الفوائد الاقتصادية وتعزيز الاستدامة.

دراسة Mura (2017) بعنوان أثر السياحة على النمو الاقتصادي: أدلة من الاقتصادات الناشئة، تركز هذه البحث على تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك مجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط. تشير النتائج إلى أن السياحة تسهم بشكل كبير في تحسين النمو الاقتصادي من خلال زيادة التدفقات المالية وتعزيز الاستثمارات المحلية. تناقش البحث أيضًا التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة في الاستفادة من السياحة، مثل نقص البنى الارتكازية وضعف التخطيط السياحي. تقدم البحث استراتيجيات للتغلب على هذه التحديات وتعظيم الفوائد الاقتصادية للسياحة.

دراسة Fathima (2017) بعنوان السياحة والنمو الاقتصادي تستخدم هذه البحث تحليل بيانات البنل لدراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي عبر مجموعة من البلدان، بما في ذلك الأردن ومن خلال تحليل البيانات عبر الزمن وفي سياقات متعددة، تكشف البحث عن وجود علاقة إيجابية قوية بين السياحة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وتشير النتائج إلى أن زيادة تدفقات السياحة تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي بطرق متعددة، بما في ذلك زيادة الإيرادات المحلية وتحفيز الاستثمارات في البنى الارتكازية بالإضافة إلى ذلك توضح البحث أن الدول التي تستثمر في تطوير قطاع السياحة يمكن أن تحقق فوائد اقتصادية ملحوظة، مثل خلق فرص عمل وتحسين جودة الحياة وتعزز هذه النتائج من أهمية وضع استراتيجيات سياحية فعالة كجزء من السياسات الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

دراسة Kanaan (2018) بعنوان السياحة والنمو الاقتصادي والأثر البيئي في دولة الأردن، تتناول هذه البحث تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في الأردن، مع التركيز على التأثيرات البيئية المصاحبة لنمو القطاع السياحي، تبرز البحث أن السياحة تلعب دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الأردني من خلال زيادة الإيرادات وتوفير فرص العمل، لكنها تلاحظ أيضًا أن النمو السريع في السياحة يمكن أن يؤدي إلى ضغوط بيئية كبيرة، مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتقدم البحث توصيات لإدارة نمو السياحة بطريقة مستدامة.

دراسة Zhang (2018) بعنوان الأثر الاقتصادي للسياحة: دراسة للبلدان النامية، تستعرض هذه البحث الأثر الاقتصادي للسياحة في الدول النامية، مع التركيز على كيفية تأثير السياحة على النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنى الارتكازية وخلق فرص العمل، توضح البحث أن السياحة تلعب دورا حاسما في دعم الاقتصاد من خلال زيادة الإيرادات وتحفيز النمو الاقتصادي، تناقش البحث أيضًا التحديات المتعلقة بالاستدامة وكيفية إدارة النمو السياحي لتحقيق أفضل نتائج اقتصادية دون التأثير السلبي على البيئة والمجتمعات المحلية.

دراسة Papageorgiou (2019) بعنوان السياحة وأثرها على النمو الاقتصادي: أدلة من منطقة البحر الأبيض المتوسط، تركز هذه البحث على تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل دول ذات خصائص اقتصادية وسياحية متنوعة وتسلط البحث الضوء على أن السياحة تسهم بشكل كبير في تحسين النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات وخلق فرص العمل وتحفيز الاستثمار في البنى الارتكازية وتشير النتائج إلى أن تأثير السياحة على النمو الاقتصادي يختلف بين الدول حسب مستوى التطور السياحي واستراتيجيات الإدارة وتقدم البحث توصيات لتحسين استراتيجيات السياحة في المنطقة لتعزيز الفوائد الاقتصادية.

دراسة Al-Makhamreh (2021) بعنوان السياحة والنمو الاقتصادي: تحليل العلاقة السببية في الأردن، تركز هذه البحث على تحليل العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام نماذج الانحدار المتقدم وتحليل التكامل المشترك وتسلط البحث الضوء على أن هناك علاقة سببية من السياحة إلى النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن زيادة السياحة تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، كما تستعرض البحث البيانات الإحصائية من السنوات الماضية لتقديم توصيات حول كيفية تعزيز الفوائد الاقتصادية للقطاع السياحي.

تتميز البحث الحالي بأنها تركز على قياس العلاقة السببية طويلة الأجل بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التحقق من وجود تكامل بين المتغيرين ويتيح هذا المنهج الدراسي تحليلًا أكثر شمولًا ودقة عبر مدة زمنية ممتدة، مما يوفر رؤى أعمق حول كيفية تأثير السياحة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المبحث الأول – الجانب النظري

(1-1) النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوم رئيسي في علم الاقتصاد يشير إلى الزيادة المستمرة في قدرة اقتصاد ما على إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على مدى مدة زمنية طويلة. ويعتبر النمو الاقتصادي مقياسًا مهمًا لنجاح السياسات الاقتصادية حيث يعكس تحسينات في مستويات المعيشة والرفاهية الاقتصادية للمواطنين ويمكن أن يكون النمو الاقتصادي ناتجًا عن عدة عوامل بما في ذلك زيادة الإنتاجية، التحسينات التكنولوجية، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.

يتم قياس النمو الاقتصادي عادةً من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدار مدة زمنية محددة والنمو الإيجابي يعكس عادةً ارتفاع في الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، بينما النمو السلبي يمكن أن يكون علامة على التباطؤ الاقتصادي أو الركود.

يلعب الاستثمار في البنى الارتكازية، مثل النقل والطاقة والتعليم، دورا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة الأسواق وزيادة القدرة الإنتاجية، كما أن الابتكار والتكنولوجيا يمكن أن تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو عن طريق تحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تسهم السياسات الاقتصادية الصحيحة مثل تحفيز الاستثمارات وتخفيض الضرائب وتحسين مناخ الأعمال في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. من جهة أخرى فإن التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية يمكن أن تؤثر سلبًا على النمو مما يتطلب استجابات فعالة من الحكومات والسياسات المالية.

أحد جوانب النمو الاقتصادي هو العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، حيث لا يعكس النمو الاقتصادي بالضرورة تحسينات في توزيع الدخل أو رفاهية الأفراد لذلك من المهم أن يرافق النمو الاقتصادي جهودا لتحقيق التنمية الشاملة التي تضمن تحسين مستوى المعيشة بشكل متساوي بين جميع شرائح المجتمع.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مدفوعا أيضا بالاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يمكن أن يجلب التكنولوجيا والخبرات الجديدة إلى الدول النامية لكن النمو المستدام يتطلب إدارة حكيمة لموارد الاقتصاد وتوجيه السياسات بشكل يتماشى مع أهداف التنمية طويلة الأجل (Mankiw, 2026: 22)

(2-1) نظريات النمو الاقتصادي

أولا - نظرية النمو الكلاسيكي التي طورها اقتصاديون مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تشكل أساسا لفهم النمو الاقتصادي، تركز النظرية على أهمية الاستثمار في رأس المال المادي مثل المعدات والمصانع لزيادة

الإنتاجية والنمو الاقتصادي. كما تسلط الضوء على دور زيادة قوة العمل في تعزيز القدرة الإنتاجية، وتشير النظرية أيضا إلى وجود حدود طبيعية للنمو بسبب عوامل مثل الزيادة السكانية وتناقص العوائد المتزايدة مما يؤدي في النهاية إلى استقرار النمو. على الرغم من التركيز على رأس المال والعمالة، فإن الابتكارات التكنولوجية تسهم أيضا في تعزيز النمو من خلال تحسين كفاءة الإنتاج، ومع ذلك تواجه النظرية انتقادات لكونها تركز بشكل كبير على العوامل المادية دون النظر الكافي إلى تأثير الابتكارات التكنولوجية ولعجزها عن تفسير الفروقات الكبيرة في النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية (Jones , 2014: 62)

ثانيا - نظرية النمو الداخلي التي تركز على أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مدفوعا بالابتكارات والتكنولوجيا التي تنشأ داخل الاقتصاد ذاته بدلاً من الاعتماد فقط على العوامل الخارجية. وهذه النظرية تعزز من أهمية الاستثمارات في البحث والتطوير كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام وتشير النظرية إلى أن التقدم التكنولوجي والابتكار يمكن أن يحدث داخل الشركات والمجتمعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية، بدلاً من النظر إلى النمو كعلاقة مباشرة مع الموارد الطبيعية أو الاستثمارات الأجنبية وتبرز النظرية كيف يمكن أن تسهم الأفكار الجديدة والاختراعات في تحفيز النمو المستدام بالإضافة الى ان نظرية النمو الداخلي تشدد على دور السياسات التي تدعم البحث والتطوير وتسهم في خلق بيئة مواتية للابتكار وهذا يشمل تعزيز التعليم، دعم الشركات الناشئة، وتوفير التمويل للأبحاث وبتطبيق هذه السياسات، يمكن للاقتصادات تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة (Acemoglu, 2012: 121)

ثالثا - نظرية النمو الحديث والمعروفة أيضًا بنظرية النمو المتوازن، تؤكد أن تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على تحقيق توازن بين الاستثمار في ثلاثة مجالات رئيسية: رأس المال البشري، البنى الارتكازية، والتكنولوجيا. وتركز هذه النظرية على أهمية تنسيق السياسات التنموية بحيث تعزز جميع هذه المجالات بشكل متكامل ومستدام وتشير النظرية إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب استثمارا متوازنا في التعليم والتدريب لتطوير رأس المال البشري، وبناء البنى الارتكازية الأساسية مثل الطرق والطاقة لتسهيل النشاط الاقتصادي، ودعم البحث والتطوير لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا. وهذا التوازن يساهم في تحسين القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، مما يعزز النمو على المدى الطويل، وتستند النظرية إلى فكرة أن تحقيق النمو لا يعتمد على تحسين قطاع واحد فقط، بل يتطلب استراتيجيات تنموية شاملة تشمل جميع المجالات الرئيسية. السياسات الاقتصادية التي تركز على تعزيز هذه المجالات بشكل متكامل تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة (Barro, 148:2004)

(3-1) النمو الاقتصادي في الأردن

يعكس النمو الاقتصادي الأردني التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد الأردني في سياق إقليمي وعالمي متغير. وعلى مدى العقدين الماضيين شهد الأردن نمواً اقتصاديا ملحوظا لكن هذا النمو كان مصحوبا بعدد من التحديات، مثل عدم الاستقرار الإقليمي، والضغوط على الموارد، وارتفاع نسبة البطالة.

وتشمل العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي في الأردن الاستثمارات في البنى الارتكازية، مثل مشروعات الطاقة والنقل، والجهود المبذولة لتعزيز القطاعات الحيوية مثل السياحة والخدمات المالية. كما يسعى الأردن إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشريعية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ولعل اهم التحديات الرئيسية التي تواجه النمو الاقتصادي الأردني تشمل نقص الموارد الطبيعية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، والبطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب. كذلك فإن الوضع الجيوسياسي المضطرب في المنطقة يضيف ضغوطا إضافية على الاقتصاد الأردني، وخلال السنوات الأخيرة حاولت الحكومة الأردنية تبني استراتيجيات لتحسين النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. وعلى الرغم من هذه الجهود الا ان لا يزال الاقتصاد الأردني يواجه تحديات مستمرة تتطلب سياسات اقتصادية مرنة وشاملة لتحقيق نمو مستدام وشامل (World Bank, 2020: 33)

(4-1) السياحة الدولية

تشير إلى حركة الأفراد عبر الحدود الدولية لأغراض غير متعلقة بالعمل الدائم أو الإقامة، مثل الترفيه أو العمل المؤقت أو البحث وتشمل هذه الحركة السفر إلى دول أخرى والعودة إلى الوطن بعد مدة من الإقامة وتسهم السياحة الدولية في تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي بين الدول، حيث ينفق السياح أموالا على مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الإقامة، الطعام، النقل، والأنشطة الترفيهية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل في الوجهات السياحية (Goeldner, 2012: 12)

تشكل السياحة الدولية جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتشمل السياحة الدولية حركة الأشخاص عبر الحدود لأغراض متعددة مثل الترفيه والعمل والبحث، مما يعزز التبادل الثقافي والاقتصادي بين الدول. تعد السياحة الدولية مصدرا رئيسيا للإيرادات الأجنبية، حيث ينفق السياح على الإقامة والطعام والنقل والأنشطة الترفيهية، مما يدعم الاقتصادات المحلية ويخلق فرص عمل في قطاعات متنوعة مثل الضيافة والنقل، تشمل السياحة الدولية أنواعا متعددة، منها السياحة الثقافية التي تركز على زيارة المعالم التاريخية والمتاحف، والسياحة البيئية التي تتيح للزوار التمتع بالطبيعة والأنشطة الخارجية، والسياحة الشاطئية التي تجذب الزوار إلى المناطق الساحلية وتعزز وجهات السياحة الساحلية وعلى الرغم من فوائدها تواجه السياحة الدولية تحديات مثل الأزمات الصحية وعدم الاستقرار السياسي والتغيرات المناخية، مما قد يؤثر على تدفق السياح واستقرار السوق السياحي وإدارة الموارد البيئية والحفاظ على التراث الثقافي من القضايا المهمة التي تتطلب توازنا بين التنمية السياحية والحفاظ على البيئة.

وبهدف تعزيز السياحة الدولية يتم تنفيذ استراتيجيات تشمل تحسين جودة الخدمات السياحية، وتطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص كما تهدف هذه الاستراتيجيات إلى جذب المزيد من الزوار وتحسين تجربتهم، مما يعزز قدرة الوجهات السياحية على المنافسة في السوق العالمية، وبشكل عام تلعب السياحة الدولية دورا حيويا في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز العلاقات الدولية وتطوير المجتمعات المحلية من خلال التعامل الفعال مع التحديات والاستثمار في تطوير القطاع، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة وتعزيز مكانة الدول على الساحة العالمية (WTTC, 2022: 18) .

(5-1) السياحة في الأردن

تعدُّ السياحة الدولية في الأردن من القطاعات الأساسية التي تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، حيث تسهم في تعزيز الإيرادات الأجنبية وتوفير فرص العمل ويمتاز الأردن بموقع جغرافي استراتيجي وتنوع ثقافي وتاريخي يجعله وجهة جذابة للزوار من مختلف أنحاء العالم، ولهذا تشهد السياحة في الأردن نمواً ملحوظاً، خاصة في المواقع الأثرية مثل البتراء، التي تعدُّ واحدة من عجائب العالم السبع، وكذلك البحر الأحمر، البحر الميت، وجرش وتقدم هذه المواقع تجارب فريدة تجمع بين التاريخ والثقافة والطبيعة ولهذا بشكل عام يستفيد القطاع السياحي في الأردن من تنوعه، حيث تشمل السياحة الثقافية والبيئية والدينية والمعالم التاريخية مثل قلعة الكرك ومدينة البتراء توفر تجارب غنية، بينما المناظر الطبيعية في محمية وادي رم توفر تجارب سياحية بيئية مميزة. السياحة الدينية تستقطب الزوار إلى المواقع المقدسة مثل جبل نيبو وكنيسة القديس جورج.

وعلى الرغم هذه المزايا، يواجه القطاع السياحي تحديات مثل الأزمات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي، والتي تؤثر على تدفق السياح كما يتطلب القطاع مواجهة التنافس من وجهات سياحية أخرى من جهة أخرى، وتبذل الحكومة الأردنية جهودا مستمرة لتعزيز السياحة من خلال تحسين البنى الارتكازية وتطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة، وتنفيذ مشاريع جديدة لدعم الاستثمار في القطاع، لهذا تشمل المبادرات الحكومية تطوير مناطق سياحية خاصة وتحسين تجربة الزوار، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين وتستهدف هذه الجهود تحقيق نمو مستدام في القطاع وتعزيز مكانة الأردن كوجهة سياحية متميزة (UNWTO, 2023: 15)

المبحث الثاني – الجانب التطبيقي

تم الاعتماد علة بيانات سنوية لمدة 28 سنة 1995 الى عام 2023 وتشمل البحث متغيرين هما معدل النمو الاقتصادي والذي تم تمثيله بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي والسياحة الدولية في الأردن والجدول التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لكلا المتغيرين وكما يلي

جدول (1) الإحصاءات الوصفية

	ITO	GRO
Mean	4727916.	3.944577
Median	4677000.	3.308475
Maximum	8078000.	8.567214
Minimum	1240000.	-1.102752
Std. Dev.	1642975.	2.364514

Skewness	0.081791	0.522133
Kurtosis	2.297766	2.714303
Jarque-Bera	0.628203	1.416302
Probability	0.730445	0.492554
Sum	1.37E+08	114.3927
Sum Sq. Dev.	7.56E+13	156.5460
Observations	29	29

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

(1-2) اختبار جذر الوحدة

اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron Test) هو أحد الاختبارات الإحصائية التي تُستخدم لتحديد مدى استقرار سلسلة زمنية أي ما إذا كانت تحتوي على جذر وحدوي أم لا وبمعنى آخر يهدف هذا الاختبار إلى فحص ما إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة أو غير ثابتة والاستقرارية تعني أن التوزيع الإحصائي للسلسلة الزمنية يبقى ثابتًا على مدى الوقت، وهذا مهم في التحليل الاقتصادي لأن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة في النماذج الاقتصادية.

اختبار فيليبس-بيرون يشبه اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test) إلى حد كبير، ولكن الفرق الرئيسي بينهما هو كيفية التعامل مع المشكلة التي تعرف بـ الارتباط الذاتي في الأخطاء حيث يعتمد اختبار ديكي-فولر على إضافة فروق متأخرة من المتغير التابع للتخلص من الارتباط الذاتي بينما يقوم اختبار فيليبس-بيرون بتعديل الخطأ القياسي للتصحيحات اللازمة دون الحاجة إلى إدراج الفروق المتأخرة صراحةً في النموذج، ويعتمد الاختبار على تقدير المعاملات في نموذج الانحدار لتحديد ما إذا كان معامل الجذر الوحدوي يساوي 1 مما يدل على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم الاستقرارية اما إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة أقل من قيمة معينة (القيمة الحرجة) يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدوي وهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة (Christopher, 2019: 365)

جدول (2) اختبر جذر الوحدة

At Level			
ITO	GOR		
-1.672603	-2.300500	t-Statistic	Intercept
-2.971853	-2.971853	5% level	
0.4336	0.1787	Prob.	
-1.335764	-2.415732	t-Statistic	Trend and intercept
-3.580622	-3.580622	5% level	
0.8574	0.3641	Prob.	
At First Difference			
ITO	GRO		
-7.336510	-7.545944	t-Statistic	Intercept
-2.976263	-2.976263	5% level	
0.0000	0.0000	Prob.	
-8.082279	-7.448810	t-Statistic	Trend and intercept
-3.587527	-3.587527	5% level	
0.0000	0.0000	Prob.	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

في الجدول (2) تُظهر نتائج الاختبارات عند المستوى الأول أن القيم الاحتمالية (Prob) لكل من GOR و ITO أكبر من 5% سواء مع وجود القاطع فقط أو مع وجود القاطع والاتجاه ومما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر وحدوي وبالتالي السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى الأول وبالمقابل عند الفروق الأولى تُظهر القيم الاحتمالية لكل

من GOR و ITO أنها تساوي 0.0000 مع وجود القاطع أو مع القاطع والاتجاه مما يدل على رفض الفرضية الصفرية واستقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى.

(2-2) مدة التخلف المثلى (VAR Lag Order Selection Criteria)

معيار اختيار مدة الإبطاء في نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات هي عملية أساسية في بناء نماذجVAR ، والتي تُستخدم على نطاق واسع في تحليل السلاسل الزمنية المتعددة وتعدُّ تحديد مدة الإبطاء المثلى مهمًا لضمان دقة النموذج وقدرته على تمثيل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات بشكل صحيح ويعتمد اختيار مدة الإبطاء المثلى على عدد من المعايير الإحصائية التي تقيم مدى جودة النموذج، تشمل المعايير الشائعة لاختيار مدة الإبطاء:

- معيار أكايكي للمعلومات :(AIC) يوازن بين دقة التنبؤ وتعقيد النموذج ويعتبر معيارًا شائعًا لاختيار مدة الإبطاء حيث يبحث عن القيمة التي تقلل من.AIC
- معيار بيز للمعلومات :(BIC) يشبه AIC ولكنه يفرض عقوبة أكبر على عدد المعلمات مما يجعله أكثر تحفظًا في اختيار فترات الإبطاء الطويلة.
- معيار حنان-كوين :(HQIC) هو معيار آخر مشابه لـ AIC و BIC ولكنه يقع بينهما من حيث العقوبة على عدد المعلمات.

يتم تحديد مدة الإبطاء المثلى عندما تحقق أقل قيمة في المعايير المذكورة ويعتمد هذا الاختيار على البيانات المتاحة والمشكلة قيد البحث إذا تم اختيار مدة إبطاء قصيرة جدًا قد لا يتمكن النموذج من التقاط التأثيرات الديناميكية بين المتغيرات وإذا تم اختيار مدة إبطاء طويلة جدًا قد يؤدي ذلك إلى إدخال معلمات غير ضرورية مما يزيد من تعقيد النموذج ويقلل من دقته (Walter,2014:280)

جدول (3) مدة التخلف المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-482.8085	NA	1.35e+13	35.91174	36.00773	35.94028
1	-454.0540	51.11895	2.17e+12	34.07808	34.36604*	34.16370
2	-448.1249	9.662375*	1.89e+12*	33.93518*	34.41511	34.07789*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

يوضح الجدول (3) انه على الرغم من أن معيار SC يختار Lag 1 كالأفضل الا ان بقية المعايير (LR، FPE، AIC، HQ) تفضل Lag 2 كأفضل مدة إبطاء وهذا يشير إلى أن Lag 2 هو الأكثر ملاءمة لتقديم نموذج VAR مستقر وفعال.

(3-2) التكامل المشترك

التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون (Johansen Cointegration) هو أسلوب إحصائي يُستخدم لتحليل العلاقة الطويلة الأجل بين سلاسل زمنية متعددة غير مستقرة فعندما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة فإن الفروق العشوائية يمكن أن تؤدي إلى نتائج مضللة في النماذج الاقتصادية ومع ذلك إذا كانت السلاسل الزمنية تتشارك في علاقة طويلة الأجل فإنها تكون متكاملة مشتركاً، تعتمد منهجية جوهانسون على استخدام مصفوفة تصحيح الخطأ واختبار الفرضيات المتعلقة بعدد متجهات التكامل المشترك حيث يقوم جوهانسون باختبارين رئيسيين الاول اختبار القيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigenvalue Test) والثاني اختبار التتبع (Trace Test) ، واختبار التتبع يختبر الفرضية الصفرية التي تنص على وجود عدد معين من متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي قيمة معينة ضد الفرضية البديلة التي تنص على أن العدد أكبر، اما اختبار القيمة الذاتية القصوى يركز على الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أكثر من عدد معين من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه واحد إضافي على الأقل، وبشكل عام منهجية جوهانسون فعالة في تحديد عدد العلاقات طويلة الأجل التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية مما يساعد في بناء نماذج دقيقة للتنبؤات الاقتصادية والسياسات المالية (Søren, 1995: 52)

جدول (4) التكامل المشترك بين المتغيرات

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.449029	19.87369	15.49471	0.0102
At most 1 *	0.154899	4.375777	3.841465	0.0364
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**

None *	0.449029	15.49791	14.26460	0.0318
At most 1 *	0.154899	4.375777	3.841465	0.0364

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

في الجدول اعلاه يتم تحليل التكامل المشترك باستخدام اختبار تتبع واختبار القيمة الذاتية القصوى

- اختبار التتبع:(Trace Test)

عندما تكون الفرضية الصفرية هي عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك(None) يظهر إحصاء التتبع (19.87369) أنه أكبر من القيمة الحرجة (15.49471) مع قيمة احتمالية (0.0102)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية ووجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل وعند فرضية وجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط(At most 1) إحصاء التتبع (4.375777) أكبر من القيمة الحرجة (3.841465) مع قيمة احتمالية (0.0364)، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك ثانية.

- اختبار القيمة الذاتية القصوى:(Maximum Eigenvalue Test)

عند فرضية عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك(None) ، قيمة إحصاء القيمة الذاتية القصوى (15.49791) أكبر من القيمة الحرجة (14.26460) مع قيمة احتمالية (0.0318) مما يعني رفض الفرضية الصفرية ووجود علاقة تكامل مشترك وكذلك عند فرضية وجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط (At most 1) إحصاء القيمة الذاتية (4.375777) أكبر من القيمة الحرجة (3.841465) مع قيمة احتمالية (0.0364)، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك ثانية.

(4-2) اختبار صحة النموذج

1- اختبار الاستقرارية

جذور AR في نماذج VAR تُشير إلى الجذور المرتبطة بكثيرات الحدود المميزة لمعادلات الانحدار الذاتي وهي حاسمة لتحديد استقرار النظام الذي يصفه النموذج ويستخدم نموذج VAR لتحليل التفاعلات الديناميكية بين متغيرات متعددة في الاقتصاد حيث تعتمد كل معادلة على القيم السابقة لجميع المتغيرات في النظام فيتم تقييم الاستقرار بفحص مواقع الجذور العكسية على المستوى المركب فإذا كانت داخل الدائرة الواحدة فإن النظام يُعتبر مستقرًا مما يعني أن الصدمات ستتلاشى مع الوقت أما إذا وجدت جذور خارج الدائرة فإن ذلك يعني ان النموذج يعد غير مستقر مما قد يسبب تنبؤات غير موثوقة وتستخدم الجذور أيضًا لتحديد مدى ملاءمة النموذج للتنبؤات طويلة الأجل، وقد يتطلب الأمر تعديل النموذج لتحقيق الاستقرار (Tsay, 2010: 148)

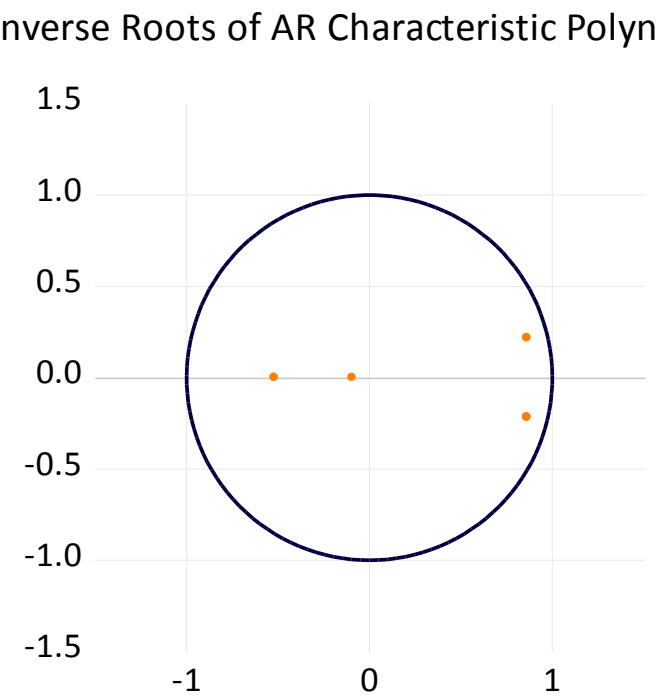

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

شكل (1) اختبار استقرار النموذج وفق VAR

الشكل أعلاه يوضح النموذج الانحداري الذاتي (AR) المرتبط بهذا كثير الحدود المميز يُعتبر مستقرًا لأن جميع الجذور العكسية تقع داخل الدائرة الواحدة. وهذا يشير إلى أن النموذج مناسب لأغراض التنبؤ، حيث لن يؤدي إلى سلوك غير مستقر أو انفجاري.

2- اختبار تباين الأخطاء غير المتجانسة لبواقي VAR

هو اختبار إحصائي يُستخدم لتقييم ما إذا كانت بواقي نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) تظهر تباينا غير متجانس اي يتحقق هذا الاختبار مما إذا كانت تباينات الأخطاء تختلف بمرور الوقت أو إذا كانت تعتمد على القيم المتنبأ بها أو على أي من المتغيرات المستقلة في النموذج ويعتبر تجانس التباين شرطًا مهما للحصول على نتائج صحيحة من تحليلVAR ، حيث يفترض النموذج أن الأخطاء لها تباين ثابت ولا تعتمد على القيم الزمنية أو التنبؤات وعندما يكون هناك تباين غير متجانس فإن الفرضيات الإحصائية القياسية المستخدمة في نماذج VAR قد تصبح غير موثوقة مما يؤثر على نتائج التنبؤ واختبارات الفرضيات ويستخدم اختبار تباين الأخطاء غير المتجانسة لتحديد هذا التباين غير المتجانس عن طريق تحليل بواقي النموذج بعد تقديره فإذا أظهر الاختبار وجود تباين غير متجانس قد يشير ذلك إلى الحاجة لتعديل النموذج أو استخدام أساليب تقدير تأخذ هذا التباين في الاعتبار.

وعادةً ما يتضمن اختبار تباين الأخطاء غير المتجانسة لبواقي VAR عدة طرق مثل اختبار أرش (ARCH Test) واختبار وايت (White Test)، والتي تهدف إلى الكشف عن أنماط تباين غير متجانس في البواقي ويساعد هذا الاختبار في تحسين صحة التنبؤات ودقة التحليل من خلال التأكد من أن الفرضيات الأساسية للنموذج محققة (Lütkepohl, 2005: 167)

جدول (4) تباين الأخطاء للبواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Sample: 1 29

Included observations: 27

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
15.46562	24	0.9064

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

يشير الجدول اعلا الى ان فرضية العدمية (Null Hypothesis) لهذا الاختبار تنص على أن بواقي النموذج لا تظهر تباينا غير متجانس، أي أن التباين ثابت عبر جميع النقاط الزمنية والقيمة الاحتمالية العالية (0.9064) تشير إلى عدم وجود أدلة كافية لرفض الفرضية العدمية وبعبارة أخرى لا يوجد تباين غير متجانس في بواقي النموذج بناءً على هذا الاختبار عليه يعتبر نموذج VAR مستقرا فيما يتعلق بتباين الأخطاء ويمكن استخدامه ولا وجود لمشكلة تباين الأخطاء التي قد يؤثر على دقة التقديرات والتنبؤات

(5-2) اختبار VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald

هو أداة إحصائية تُستخدم في تحليل نماذج الانحدار الذاتي المتعدد المتغيرات (VAR) بهدف تحديد الروابط السببية بين المتغيرات ويعتبر هذا الاختبار تطويراً لاختبار السببية التقليدي لغرانجر حيث يسعى إلى تحديد ما إذا كانت مجموعة معينة من المتغيرات يمكنها التنبؤ بسلوك مجموعة أخرى من المتغيرات ضمن إطار عمل نموذجVAR وعادةً ما يقوم اختبار Granger Causalityبفحص ما إذا كانت القيم المتأخرة لمتغير ما تسهم بشكل كبير في تحسين التنبؤ بقيم متغير آخر فإذا أظهرت القيم المتأخرة لمتغير X قدرة تنبؤية محسنة لمتغيرY فيقال عندها إن المتغير X يتسبب في المتغيرY ، أما في إطار نموذجVAR فإن اختبار Block Exogeneity ويستخدم لتحديد ما إذا كان من الممكن اعتبار متغير أو مجموعة من

المتغيرات الخارجية بالنسبة لمجموعة أخرى من المتغيرات بمعنى ما إذا كانت هذه المتغيرات لا تتسبب في تغير المتغيرات الأخرى وفقًا لمفهوم السببية لغرانجر ويتحقق ذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن المعاملات المرتبطة بالقيم المتأخرة لمجموعة معينة من المتغيرات تساوي الصفر مما يشير إلى عدم وجود علاقة سببية بين تلك المتغيرات والمتغيرات الأخرى في النموذج.

وبشكل عام يستخدم اختبار Wald للتحقق من صحة الفرضية القائلة بأن المعاملات المتأخرة تساوي الصفر إذا تم رفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن القيم المتأخرة للمتغيرات تؤثر على المتغيرات الأخرى في النظام مما يدل على وجود علاقة سببية وفقًا لمفهوم Granger (James , 1994: 306)

جدول (6) نتائج السببية في المدى الطويل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Sample: 1 29

Included observations: 27

Dependent variable: ITO

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GRO	9.359285	2	0.0093
All	9.359285	2	0.0093

Dependent variable: GRO

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
ITO	13.30276	2	0.0013
All	13.30276	2	0.0013

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

في الجدول (6) يتم عرض نتائج اختبار VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald لاختبار العلاقات السببية بين المتغيرين ITO وGRO

- المتغير التابعITO

يظهر أن المتغير GRO يؤثر بشكل سببي علىITO ، حيث أن قيمة Chi-sq تساوي 9.359285 مع قيمة احتمالية 0.0093 (.Prob)، مما يعني أنه يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بينهما عند مستوى دلالة 1.%

- المتغير التابعGRO

يظهر أن المتغير ITO يؤثر بشكل سببي على GRO، حيث أن قيمة Chi-sq تساوي 13.30276 مع قيمة احتمالية 0.0013 (.Prob)، مما يعني أنه يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بينهما عند مستوى دلالة 1%.

الاستنتاجات

1- وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل وفق منهجية جوهانسون بين النمو الاقتصادي والسياحة الدولية في الأردن وهذا يعني وجود ارتباطا وثيقًا ومستداما بين هذين المتغيرين على المدى الطويل. وبعبارة أخرى يشير هذا إلى أن التغيرات في مستوى السياحة الدولية تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي للأردن، والعكس صحيح وعندما يكون هناك صدمة أو تغير في أحد المتغيرين فإن الآخر سوف يتأثر أيضا ولكن بمرور الوقت يعود التوازن بينهما
2- وجود علاقة سببية من السياحة الدولية باتجاه النمو الاقتصادي وهذا يعني أن التغيرات في مستوى السياحة الدولية تؤدي بشكل مباشر إلى تغييرات في النمو الاقتصادي وبعبارة أخرى يدل ذلك على أن السياحة الدولية تعدُّ عاملاً دافعا و محفزا للنمو الاقتصادي.
3- وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه السياحة الدولية وهذا يعني ان النمو الاقتصادي يعزز الدخل المتاح للمواطنين، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات السياحية المحلية وعندما يزداد النشاط الاقتصادي المحلي هذا يعزز من تنمية القطاع السياحي مما قد يجذب مزيداً من الاستثمارات السياحية، بالإضافة الى ان النمو الاقتصادي يوفر موارد مالية إضافية للدولة وللقطاع الخاص، وهذا يسمح بتحسين البنى الارتكازية مثل المطارات، الطرق، والفنادق وتحسين هذه البنية يعزز من جاذبية الأردن كوجهة سياحية ويؤدي إلى زيادة عدد السياح.

المقترحات

1- لتفعيل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والسياحة يمكن تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي وتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات في الإجراءات يمكن أن يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع سياحية جديدة.

2- تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية يمكن أن يساهم في تطوير السياحة من خلال توقيع اتفاقيات تعاون سياحي وتنظيم برامج تبادل سياحي ويمكن تعزيز العلاقات السياحية مع بلدان أخرى وزيادة تدفقات السياحة.

3- يُعتبر الاستثمار في تطوير البنى الارتكازية السياحية أمراً حيوياً لجذب المزيد من السياح الدوليين ويمكن للحكومة تعزيز مشاريع تحسين الطرق، وتوسيع المطارات، وتطوير الفنادق والمنتجعات لتلبية الطلب المتزايد من السياح.

المصادر

1- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Publishing Group, 121

2- Ahmad, M. (2015). The Economic Impact of Tourism on Economic Growth: Evidence from Developing Countries. International Journal of Tourism Research, 17(4), 345-367.

3- Al-Makhamreh, S., & Al-Kilidar, H. (2021). Tourism and Economic Growth: A Causal Relationship Analysis in Jordan. Journal of Economic Research, 25(4), 570-589.

4- Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (2004). Economic Growth (2nd ed.). MIT Press. 148

5- Brida, J. G., & Scuderi, R. (2013). Tourism and Economic Growth: Evidence from a Panel of Developed and Developing Countries. Tourism Economics, 19(2), 265-288

6- Christopher Brooks, Time Series Analysis: Theory and Practice, 3rd edition, Cambridge University Press, 2019, p. 365.

7- Fathima, S., & Selvanathan, E. A. (2017). Tourism and Economic Growth: A Panel Data Analysis. Journal of Economic Studies, 44(2), 215-235

8- Goeldner, C. R., & Ritchie, J. R. B. (2012). Tourism: Principles, Practices, Philosophies (12th ed., pp. 12). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.

9- James D. Hamilton, Time Series Analysis, Princeton University Press, 1994, p. 306

10- Jansen, M. D., & Haan, J. (2015). The Impact of Tourism on Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Panel Data Analysis. Journal of Development Economics, 118, 21-34.

11- Jones, C. I. (2014). Economic Growth (3rd ed.). W.W. Norton & Company, 62

12- Kanaan, S., & Gharaibeh, M. (2018). Tourism, Economic Growth, and Environmental Impact: Evidence from Jordan. Environmental Economics and Policy Studies, 20(3), 445-464.

13- Liu, J., & Li, Y. (2016). Tourism and Economic Growth: A Review of Empirical Evidence. Journal of Economic Perspectives, 30(2), 37-59.

14- Lütkepohl, Helmut. "New Introduction to Multiple Time Series Analysis." Springer, 2005, pp. 167-168

15- Mankiw, N. G. (2016). Principles of Economics (7th ed.). Cengage Learning, 22

16- Mura, P., & MacKay, K. (2017). The Impact of Tourism on Economic Growth: Evidence from Emerging Economies. World Development, 92, 89-100.

17- Papageorgiou, A., & Theodoropoulos, K. (2019). Tourism and Its Impact on Economic Growth: Evidence from the Mediterranean Region. Mediterranean Journal of Economics, 31(2), 210-225.

18- Søren Johansen, Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models, Oxford University Press, 1995, p. 52.

19- The World Travel & Tourism Council (WTTC). (2022). Travel & Tourism Economic Impact 2022. WTTC. 18.

20- United Nations World Tourism Organization (UNWTO). (2023). Tourism Highlights 2023. UNWTO, 15.

21- Walter Enders, Applied Econometric Time Series, 4th edition, Wiley, 2014, p. 280.

22- World Bank. (2020). Jordan Economic Monitor: Navigating the Crisis. World Bank Group, 33.

23- Zhang, M., & Xu, H. (2018). Economic Impact of Tourism: A Study of Developing Countries. Development Economics Review, 20(1), 77-94.

24- World Bank Data Set , 2023, Indicators، https://data.albankaldawli.org/